الأنباء
السبت 16 ابريل 2011

اخبار وأسرار

● **علاقة متينة:** يروي أحد الوزراء السابقين في مجلس خاص ان الاتصالات بين الرئيسين ميشال سليمان وبشار الاسد تكثفت في الآونة الأخيرة بعد الاضطرابات التي وقعت في سورية. وقد يكون التواصل يوميا بينهما للتداول في التطورات الحاصلة في المنطقة والمستجدات من دون التطرق الى المواضيع المحلية وموضوع تأليف الحكومة، واقتصار التشاور على الشأنين الاقليمي والدولي.

ويستغرب الوزير السابق إقدام سياسيين من قوى 8 آذار على انتقاد أداء الرئيس وشن حملة عليه، كما يوقت بعضهم حملته بعد عودته من سورية للإيحاء بأنه ينقل رسالة سورية تفيد بأن دمشق غير راضية عن أداء الرئيس سليمان، وان تأخير تأليف الحكومة يعود الى العتب السوري على هذا الأداء، في الوقت الذي ينفي زوار دمشق أي عتب ويؤكدون على العلاقة المتينة القائمة.

● **استحالة ولادة الحكومة:** خلافا للأجواء التي تحاول قوى الاكثرية الجديدة إشاعتها حول اقتراب موعد تشكيل الحكومة، فإن مرجعا أمنيا رأى ان هناك استحالة لولادتها في هذه الظروف في ظل الأوضاع التي تمر بها المنطقة، مشيرا الى أن عون يعرف استحالة تشكيل الحكومة ولذلك يطرح شروطا يعرف انها لا يمكن ان تتحقق ولا يمكن ان يقبلها احد وحتى اقرب حلفائه أي حزب الله.

● **لا لقاء بين السيد والجنرال:** لا لقاء بين أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله والنائب ميشال عون كما قالت مصادر مطلعة نفت ما أشيع عن انه سيعقد قريبا للبحث في تذليل بعض العقبات التي تعترض تشكيل الحكومة. أما السبب فيعود إلى وجود رغبة في أن يأتي اللقاء تتويجا لسياق من الاتصالات يفضي إلى ولادة الحكومة وهو ما ليس متوافرا حتى الآن.

● **انزعاج جنبلاط:** النائب وليد جنبلاط يبدي انزعاجه من أمرين: الأول ما يتم التلميح اليه في الأكثرية الجديدة بأنه لم يعد لديه خط رجعة، وبالتالي رفض دوره في تقريب وجهات النظر لتشكيل الحكومة، والثاني ما يسمعه دائما في مجالس هذه الأكثرية من منطق ثأري يستعد بعضهم لتنفيذه بعد تشكيل الحكومة.

● **الحكومة وحزب الله:** تعليقا على تأخر تشكيل الحكومة حتى الآن رغم مرور نحو 7 أسابيع على التكليف، والقول ان حزب الله يسعى جاهدا لإزالة العقبات من أمام ولادتها، قال سياسي مخضرم: «ومن قال ان الحزب يريد تشكيل الحكومة الآن»، مضيفا «عندما يقرر الحزب فإن الحكومة سرعان ما ستولد».

● **حكومة إنقاذ وطني:** لم يستبعد أحد السياسيين المتابعين لعملية الاتصالات الجارية لتشكيل الحكومة إمكان اللجوء الى حكومة إنقاذ وطني سداسية تعمل على وضع الأسس لتطوير النظام السياسي ومعالجة الخلافات.

الأكثرية الجديدة تعتبر مطالب عون محقة وتطالبه بالتنازل من أجل المصلحة العليا

لقاء بعيد عن الأضواء لـ 4 ساعات بين جنبلاط والسنيورة
الفرزلي: ميقاتي لا يمثل أكثر من 1٪ من السنَّة وعليه الاعتذار!

رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري مستقبلا السفيرة الأميركية لدى لبنان مورا كونيلي في بيت الوسط امس (محمود الطويل)

دخلت «معركة» تشكيل الحكومة اللبنانية في استراحة المحاربين، مع اعلان الرئيس المكلف نجيب ميقاتي التوافق مع الرئيس ميشال سليمان على مهلة اضافية للتشكيل، والاستراحة لا تعني القعود، بقدر ما تعني المتابعة ضمن هامش وقت اوسع، وبعيدا عن الضغوط، المرتبطة به، كعد الايام للرئيس المكلف، وتسجيل كل يوم يمر دون تشكيل الحكومة في خانة التراجع السياسي، وعلى المستويات الشعبية ايضا.

الرئيس نجيب ميقاتي قال كلمته في المصاعب والعقبات من قصر بعبدا، ولم يمش، كما تأمل معرقلوه، انما لوح بحكومة امر واقع كان بصدد اعلانها، لكنه تفاهم مع الرئيس ميشال سليمان على التريث، ومتابعة المساعي، مع رمي الكرة في ملعب المتطلبين، علهم يدركون ان الحكومة لن تقوم الا على قواعد دستورية وميثاقية ثابتة، بمعنى انه لا لون واحدا، ولا تجاوز للدستور في آلية التأليف وجوهره.

المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب علي حسن خليل، الذي شارك في المفاوضات مع العماد ميشال عون، اعتبر ان مطالب رئيس تكتل الاصلاح والتغيير محقة، ودعاه في المقابل الى التنازل من اجل المصلحة العليا.

وزارة الاتصالات عقدة جديدة!

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان ثمة عقدة اضافية انضمت الى حبل العقد المشدود حول عنق الحكومة المرتقبة، تتمثل في الصراع على وزارة الاتصالات بين الرئيس المكلف والعماد عون الذي تقول اوساطه ان الرئيس ميقاتي تحفظ على ابقاء هذه الوزارة بيد الكتلة العونية، حتى لا يستفز فريق المعارضة الجديدة.

في غضون ذلك برز امس تصريح ملفت لرئيس مجلس النواب السابق ايلي الفرزلي القريب من دمشق اعتبر فيه أن ميقاتي هو المسؤول عن تأخير تأليف الحكومة، مؤكدا ان «الرئيس المكلف لا يمثل اكثر من 1٪ من الطائفة السنية»، مطالبا اياه بالاعتذار عن التشكيل.

معلومات لـ «الأنباء»: حقيبة الاتصالات انضمت إلى حبل العقد المشدود حول عنق الحكومة

بدوره التيار الوطني الحر قرأ في بيان ميقاتي من بعبدا 4 رسائل، الرسالة الأولى تؤكد ما بات معلوما بأن الأفق مقفل أمام الولادة القريبة للحكومة، والثانية بأن ميقاتي مستمر في مساعيه الى أجل غير مسمى، وبالتفاهم مع رئيس الجمهورية، والثالثة كأنه لا ينوي التراجع أو الاعتذار، حتى في ظل العجز عن التشكيل، أما الرسالة الرابعة، فتتضمن ان حكومة الأمر الواقع باقية ضمن خياراته، حتى ولو لم تنل ثقة مجلس النواب.

النائب علي حسن خليل، قال من جهته انه بغض النظر عن الشكل الذي عبر به الرئيس ميقاتي، فإنه كان يرسل اشارة بمعنى ان حركة الاتصالات مستمرة، وان هناك تقدما، ولكن يحتاج الى بعض الوقت، ومن دون تحديد تواريخ، «علما اننا تأخرنا عن التشكيل، وبات من الضروري ان نحسم خياراتنا، لأن كل الجدل القائم اليوم لا يعادل وحدة من أنّات الناس التي نسمعها بكل مناحي الحياة. واضاف: نحن بصراحة متفهمين لخلفية وجهة نظر عون بهذه المطالبة، لكن الوصول الى المشترك بين كل المطالبات، ربما يتطلب بعض التنازل، أمام المصلحة الأكبر.

من جهته النائب ميشال المر، اعتبر انه من غير الممكن السكوت على استمرار هذا التعطيل غير المبرر، في وقت تعاني الدول العربية ما تعاني، والمطلوب تأليف الحكومة بسرعة.

تعقيدات داخلية وخارجية

بدوره النائب عمار حوري (المستقبل) رأى ان ما أدلى به الرئيس المكلف من بعبدا يدل على ان هناك تعقيدات داخلية وخارجية، لن تتغير، ورأى انه لا يمكن لأحد الجزم بتاريخ تشكيل الحكومة، حيث أصبح التنبؤ بتشكيلها أشبه بقراءة الفنجان. النائب أمين وهبة والمستقبل، قرأ في كلام ميقاتي انه مازال بعيدا عن تشكيل الحكومة، كما انه لازال متمسكا بحقه وحق رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة وفي هذا اشارة واضحة الى تطاول بعض أطراف الثامن من آذار على الحق الدستوري للرئيسين، واقرأ أيضا ان اللبنانيين مازالوا أمام فترة انتظار طويلة. وفي خضم تخبط الأكثرية الجديدة في الواقع المرير لتشكيل الحكومة علمت «الأنباء» من مصادر موثوقة ان لقاء عقد بين رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة ورئيس جبهة النضال الوطني قبل مغادرة الأخير الى الخارج الأسبوع الماضي، دام زهاء 4 ساعات، وبعيدا عن الأضواء.

وشارك في اللقاء نواب ووزراء جبهة النضال، وجرى خلاله استعراض الظروف التي حملت جنبلاط على مغادرة قوى 14 آذار، الى جانب احتمالات المستقبل.

● بيروت ـ عمر حبنجر

أكد أن طريق حلحلة التشكيلة الحكومية يكمن في لقاء مصارحة بين سليمان وعون

خليل لـ «الأنباء»: اتهام الجراح بتمويل الاحتجاجات السورية يندرج في إطار اللعبة الإعلامية الخاطئة

د.يوسف خليل

رأى عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب د.يوسف خليل ان عملية تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي الحالية هي من أصعب التشكيلات الحكومية التي تشكلت على قاعدة الوحدة الوطنية والتي شهدها لبنان خلال السنين الماضية، وذلك لاعتباره ان عدم مشاركة قوى 14 آذار في الحكومة لم يعط الأكثرية الجديدة حصرية الحكم، بل أدى الى خلق معادلة حكومية جديدة اعتبر نفسه فيها كل من فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والرئيس المكلف نجيب ميقاتي حالة وسطية يترتب تبعا لها لكل منهما حصة وزارية تكون مأخوذة من حصة الأكثرية النيابية الجديدة، وهو ما خلق اشكاليات توزيع المقاعد على الفريقين المذكورين ونوعيتها، مشيرا الى انه وبالرغم مما نص عليه الدستور لجهة دور رئاسة الجمهورية في الحكومة كحكم بين الفرقاء، فإن أسباب المراوحة لا تكمن في تمتع العماد عون عن إعطاء الرئاسة حصة تمثيلية كما تحاول بعض الجهات السياسية والإعلامية تسويقه، إنما في نوعية الحقيبة وأهميتها على المستوى الوطني. ولفت النائب خليل في تصريح لـ «الأنباء» الى ان ما تسميه الأوساط الاعلامية بالصراع حول وزارة الداخلية لن يشهد أي حلحلة مرجوة ما دام هناك تخاطب عن بعد بين القيمين على تشكيل الحكومة بمعنى آخر يعتبر النائب خليل ان أهم خطوة على طريق الحلحلة تكمن في لقاء مصارحة ومكاشفة بين الرئيس سليمان والعماد عون وعن تطور الأحداث في سورية ومدى انعكاسها على لبنان، أعرب النائب خليل عن اعتقاده بأن النظام السوري أمّن من ان يرزح تحت عبء الاعتصامات والمظاهرات الحاصلة على أراضيها تحت عناوين لا شأن للبنان بها، وهو ما أثبتته المرحلة المنصرمة حيث فرضت سورية نفسها في المعادلة الاقليمية والدولية بشكل حاسم وحازم.

وعن اتهام الاعلام السوري للنائب جمال الجراح بتمويل الاعتصامات في سورية ختم النائب خليل لافتا الى ان مجرد التعليق على الأمر المذكور يندرج في إطار اللعبة الإعلامية والسياسية الخاطئة، مادام لم يصدر عن جهات سورية رسمية، معتبرا ان مقتضى التهمة المشار اليها لا يُبنى سوى على وقائع قضائية رسمية صحيحة، وبالتالي على الجميع عدم التمادي في تأجيج الموضوع ووقف النفخ في النار الى حين صدور كتاب رسمي سوري يكشف حقيقة الأمر ويبين حيثياته وأبعاده.

● بيروت ـ زينة طبارة

«ويكيليكس»: الحريري اقترح في 2006 استبدال الأسد بتحالف يضم الإخوان المسلمين

بيروت ـ أ.ف.ب: أظهرت وثائق لموقع ويكيليكس نشرتها صحيفة الاخبار اللبنانية امس ان رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري طلب في 2006 عزل النظام في سورية واقترح استبدال الرئيس السوري بشار الاسد بتحالف يضم الاخوان المسلمين و«عددا من الشخصيات التي كانت جزءا من النظام في السابق». وبحسب برقية ديبلوماسية للسفارة الاميركية في لبنان، فإن الحريري الذي لم يكن في موقع رئاسة الحكومة اللبنانية آنذاك، التقى في 24 أغسطس 2006 مسؤولين أميركيين وحث على عزل الرئيس الاسد، محذرا من وقوع اضطرابات في لبنان «بعد الخطاب الأخير لبشار الذي هدد فيه بحرب أهلية في لبنان»، بحسب الصحيفة. وأضافت الوثيقة انه ردا على سؤال حول من يملأ الفراغ في حال سقوط النظام في دمشق، اقترح الحريري «شراكة بين الاخوان المسلمين السوريين، وبعض الشخصيات التي كانت جزءا من النظام» مثل نائب الرئيس السوري السابق عبدالحليم خدام ورئيس الأركان السابق حكمت الشهابي. ونشرت الصحيفة هذه الوثائق، غداة اتهام السلطات السورية «أطرافا لبنانيين» ومنهم أحد النواب في كتلة المستقبل بتقديم أسلحة وأموال الى «مجموعة إرهابية» للتحريض على إطاحة النظام، فيما تشهد سورية منذ شهر حركة احتجاجات لم يسبق لها مثيل.

بري أبرق لوتارا مهنئاً لاستمرار رعاية الجالية اللبنانية

أبرق رئيس مجلس النواب نبيه بري الى رئيس جمهورية ساحل العاج الحسن وتارا، مهنئا بعودة العافية والاستقرار الى ساحل العاج وإنهاء حالة التمرد.

وأكد بري للرئيس العاجي على أفضل العلاقات بين البلدين وعلى التعاون الدائم في جميع المجالات، آملا في استمرار رعايته للجالية اللبنانية واهتمامه بها لتواصل دورها في تنمية وازدهار ساحل العاج.

الراعي: الأكثرية الساحقة ليست مع 8 و14 آذار

كشف البطريرك الماروني بشارة الراعي من الڤاتيكان امس ان الثاني عشر من مايو سيكون موعد اللقاء الاسلامي ـ المسيحي في بكركي.

اما عن اللقاء المسيحي ـ المسيحي على مستوى القيادات السياسية المتنابذة، فقد اعلن الراعي ان هذا اللقاء سيكون روحيا بالدرجة الاولى!

وقد فسر ذلك بأن ثمة مصاعب تواجه اقناع القيادات السياسية المسيحية بالثلاثي تحت العناوين السياسية في بكركي يوم الثلاثاء المقبل. لكن الراعي ربط روحية اللقاء بالرغبة في وقفة وجدانية مع الله، بمناسبة عيد الفصح، وقد اتفقنا على ان اطرح شخصيا النقاط التي نعرفها ويعرفونها، وان نتداول بافكارهم حول هذه النقاط، ومن دون الحاجة الى بيان مشترك.

وفي لقائه مع الوفد الاعلامي المرافق في المدرسة المارونية في الڤاتيكان، اعلن عن حياديته بين 8 و14 آذار من دون ان يعني ذلك انه وسيط، محيلا الخلاف على سلاح حزب الله الى الدولة والى الاستراتيجية الدفاعية.

وقال: انا اعلم ان الاكثرية الساحقة في لبنان ليست مع 8 ولا مع 14 آذار، وانا واحد من هذه الاكثرية، فهل هذا يوجب إلغائي؟ لماذا تريدون الغاء كل من هو حيادي لا مع 8 ولا مع 14 آذار؟

إسرائيل تتهم روسيا بتوريد صواريخ إلى حزب الله

موسكو ـ أ.ش.أ: زعمت اسرائيل ان السلطات الروسية تزود «حزب الله» بصواريخ «كورنيت» الروسية الصنع.

وذكرت وكالة أنباء نوفوستي الروسية أمس ان توتر العلاقات بين البلدين بلغ ذروته أمس الأول وذلك بعد ان أظهر التحقيق الذي أجرته السلطات الاسرائيلية في حادث قصف اسرائيل بصواريخ «كورنيت» الروسية الصنع من قطاع غزة في السابع من الشهر الجاري، ان شحنة من صواريخ «كورنيت» التي باعتها روسيا الى سورية، وصلت الى حزب الله اللبناني.

وارسل مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي خطابا للسفارة الروسية يشير الى ان الصواريخ التي أرسلتها روسيا الى سورية وصلت الى منظمة «إرهابية».

من جانبها أعلنت وزارة الخارجية الروسية ان هذا ليس أول بلاغ اسرائيلي يتضمن اتهامات من هذا القبيل بحق روسيا.

وأشار الكسي سازونوف نائب المتحدث الرسمي باسم الخارجية الروسية الى انه لم يتم التأكد من هذه المعلومات، مشيرا الى ان ما قدمته اسرائيل لا يرقى لمرتبة بلاغ ذي مصداقية.

تحليل اخباري

هل مازالت الحكومة ممكنة وأين تكمن المشكلة.. أزمة ثقة؟ أم خطأ حسابات؟ أم تبدُّل ظروف؟

كانت الأنظار تتجه الى قصر بعبدا «لعل وعسى» ان تعلن مفاجأة الحكومة الجديدة، فإذا بالحدث الحكومي يأتي من دمشق، حيث أعلنت حكومة ثلاثينية أيضا برئاسة عادل سفر لمرحلة انتقالية «اصلاحية»، وكان الترقب سائدا لما سيعلنه الرئيس المكلف نجيب ميقاتي من قصر بعبدا وما اذا كان خروجه عن الصمت هو لإعلان حكومته وما اذا كانت هذه الحكومة، حكومة الواقع السياسي أم حكومة الأمر الواقع. ولكن ميقاتي أعلن شيئا آخر: اعطاء مهلة اضافية لتشكيل الحكومة، مؤكدا التمسك، ورئيس الجمهورية، بحقهما الدستوري، ومؤكدا أيضا انه لن ييأس، ومحددا مواصفات الحكومة الجديدة بأنها «ميثاقية جامعة تمثل مختلف أطياف الشعب اللبناني وتبعد الفتنة وتعمل تحت سقف الدستور».

هذا الاعلان يضع حدا لموجة تفاؤل سادت أوساط معينة ولم تكن تستند الى أساس واضح، ويعيد عملية تشكيل الحكومة برمتها الى المربع الأول، مربع ما بعد استشارات التأليف، عندما كان البحث جاريا في شكل الحكومة وطابعها ومهمتها لأن كلام الرئيس ميقاتي يوحي بأنه تجاوز ما اصطلح على تسميته «حكومة 8 آذار»، وانه بعدما طوى «حكومة أمر واقع» يتطلع ويسعى الى حكومة إنقاذ وتوازن.

وبين خطوة الى الوراء (الاعتذار) ليست واردة في حساباته حتى إشعار آخر، وبين خطوة الى الأمام (التشكيل) ليس مستعدا لها اذا كانت تنطوي على مخاطر، فإن ميقاتي، وهو الذي يحسب قراراته جيدا، يفضل الاستمرار في الوضع الحالي حتى لو كان الاستمرار مرادفا للمراوحة والانتظار.

وواقع ميقاتي يشير الى انه يتحرك في حقل ألغام سياسية، فلا هو قادر على الرجوع الى الوراء ولا التقدم الى الأمام، والبديل هو الانتظار والعمل على تفكيك الألغام وتأمين أرضية ثابتة مستقرة للحكومة حتى تكون قادرة على العمل وعلى البقاء.

اذا كان الرئيس ميقاتي لديه من قدرة التحمل وبرودة الأعصاب ما يجعله قادرا على الانتظار وليس لديه ما يخسره، فإن فريق 8 آذار لم يعد لديه مثل هذا الاستعداد وبدأت تصدر عنه إشارات سياسية متزايدة تعكس حالة تململ لديه إزاء التأخر الحاصل في تشكيل الحكومة، والذي بدأ يأكل من رصيده ويصوره عاجزا عن استكمال «انقلابه»، وفاشلا في ترجمة الأكثرية الجديدة واقعا حكوميا وسلطويا، وهذه الإشارات بدأت تعكس بوادر أزمة ثقة بالرئيس ميقاتي وتترافق مع شكوك وتساؤلات كثيرة لم تخرج كلها الى العلن بعد من نوع: هل يريد ميقاتي فعلا تشكيل الحكومة؟ هل عمد الى مراجعة حساباته في ضوء المستجدات العربية؟ هل ما يحدث في المنطقة يدفعه الى البحث عن خروج مشرف أم يدفعه الى التمسك بشروطه اعتقادا منه بأن المتغيرات تعزز الحاجة اليه، خصوصا أنه لا بديل له في هذه المرحلة؟

في الواقع تشهد أروقة 8 آذار منذ فترة نقاشا سياسيا لا يخلو من نقد ذاتي ومراجعة حسابات وأجواء إحباط تماما كما حدث في أروقة 14 آذار بعد خروجها أو إخراجها المفاجئ من الحكم. ويصل هذا النقاش عند «الصقور» الى حد القول ان الأكثرية الجديدة أخطأت في اختيار ميقاتي، فهو ليس رجل المرحلة وجاء في الوقت غير المناسب. وبعد ثلاثة أشهر ثبت انه يتصرف على أساس انه مستقل ووسطي وليس عضوا في فريق 8 آذار أو جزءا من تحالف الأكثرية الجديدة، ولا يرى انه صار رئيسا مكلفا بفعل دعم هذا الفريق، وعليه ان يرضخ لمطالبه، كما يؤخذ على ميقاتي «إفراطه» في التمسك بصلاحيات رئيس الحكومة كما نص عليها الدستور وفي تولي مهمة تأليف الحكومة بالتنسيق والتعاون مع الرئيس سليمان وعلى أساس ان تكون حكومة من فريقين، بمعنى ان يأخذ هو ورئيس الجمهورية ومعهما جنبلاط مكان وحصة 14 آذار.

«صقور 8 آذار»، الذين لا ينظرون الى ميقاتي كحليف سياسي بقدر ما ينظرون اليه كشريك حكومي، لا يوفرون قيادتهم من نقدهم السياسي الجارح، لأن ما وصلت اليه أظهرها كما لو انها ارتكبت خطأ سياسيا بإسقاط حكومة الحريري من دون ان تكون مرحلة ما بعد الحريري جاهزة ومعدة سلفا، بما في ذلك الاتفاق مع ميقاتي مسبقا على شكل الحكومة وتركيبتها وبرنامجها، والآن هذا الخطأ يتواصل إذ تكاد الشراكة مع ميقاتي تتحول الى «مواجهة» وليس لدى فريق 8 آذار «خطة ب» بديلة جاهزة، فهل البديل عن ميقاتي متوافر؟ وهل تبقى الأكثرية أكثرية مع غير ميقاتي؟ وهل ينجح البديل حيث فشل ميقاتي؟ إذا صح ان فريق 8 آذار وقع في خطأ حسابات سياسية، إن لجهة تقدير مرحلة ما بعد الحريري، أو لجهة تقدير شخصية ميقاتي وسلوكه السياسي، فإنه لا يتحمل وحده مسؤولية ما وقع به، تماما مثلما لا يمكن القول ان الرئيس ميقاتي أخطأ عندما أقدم في اتجاه رئاسة الحكومة وقبل التكليف، يمكن القول ان ما جرى في تحول مسار عملية تشكيل الحكومة ليدخل «مربع التأزم والتعقيد والتعثر والمراوحة والانتظار» يعود في جزء أساسي منه الى تطورات المنطقة العربية غير المحسوبة والتي لم يكن يتوقعها أحد ولم يكن بإمكان أحد ان يتوقعها وباغتت الجميع وفرضت تعديلا أساسيا في الأجندات والأولويات وتكاد تقلب الأوضاع والمعادلات رأسا على عقب، وفي مقدمة هذه التطورات التي تعني الوضع اللبناني مباشرة وتنعكس عليه: الأحداث في سورية التي يصعب التكهن بمداها وتطورها والتي بدأت تنعكس مباشرة على الوضع في لبنان بأن أدت الى «تسميم» أجواء العلاقات اللبنانية ـ السورية مع صدور اتهامات سورية صريحة لفريق سياسي أساسي هو تيار المستقبل بأنه يلعب دورا في تغذية واذكاء الأحداث هناك، وانه يتحمل مسؤولية سياسية ويتحمل بعض نوابه مساءلة قضائية، والى الأحداث السورية، تضاف الحرب الباردة المفتوحة والمكشوفة بين إيران والسعودية ومن ورائها كل دول الخليج انطلاقا من أزمة البحرين وبسببها. وهذه الأزمة الخليجية انعكست أيضا على الوضع في لبنان بقدر ما أنها أدت الى رفع منسوب التوتر والصراع السني ـ الشيعي في المنطقة، خصوصا مع تدخل فريقين لبنانيين فاعلين في هذه الأزمة.

السؤال المطروح اليوم: هل الحكومة الجديدة التي لم تولد منذ ثلاثة أشهر عندما انطلقت عملية التأليف بزخم تكليف ميقاتي، وعندما كانت التحولات العربية في بدايتها، مازالت ممكنة اليوم بعدما أكل التأخر من الرصيد السياسي للأكثرية الجديدة وللرئيس ميقاتي الذي عوض بارتفاع رصيده السني، وماذا عن التفاهم السوري ـ السعودي وهل مازال ممكنا تعويمه، أم تجاوزته الأحداث؟ وهل تقوم حكومة لبنانية لا ترتكز على هذا التفاهم؟